المجلة الدولية للتنمية – المجلد الثانى العدد الاول (2013): 215 -227
International Journal of Development, Vol. 2, No.(1) (2013): 215-227
ISSN: 2314-5552 e-ISSN: 2314-5560 (Online)
www. ijd.byethost13.com e-mail: fas_ijd@yahoo.com

مشاكل التعليم التقني الزراعي في ليبيا وسبل تطويره

ميلاد أبوبكر مسعود [1] ، نوري مسعود البي [2] ، محمد مصباح عمران
المعهد العالي والمتوسط للتقنية الزراعية بالغيران/طرابلس
www.milad1144@gmail.com -1
n.albay60@gmail.com -2

المستخلص

إن المتغيرات والمستجدات العميقة التي يشهدها العالم اليوم في مختلف المجالات وخاصة في مجال الأمن الغذائي نتيجة لتضاعف سكان المعمورة وللزحف على الأراضي الزراعية ولتطور سبل وتقنيات الإنتاج الزراعي لها عظيم الأثر على التعليم الفني والتقني الزراعي والذي يجب أن يواكب خريجوه متطلبات التنمية ومتغيرات سوق العمل وعليهم تقع مسئولية نشر وتوطين وتطويع التقنية التي تضمن زيادة الإنتاج وتأمين الغذاء.

تكمن المشكلة البحثية للدراسة في أن التعليم الفني والتقني الزراعي في ليبيا يعاني من مشكلات حادة في مدخلاته وعملياته ومخرجاته، لذلك فإن الدراسة تستهدف الوقوف على الصعاب الحالية التي يعاني منها هذا النوع من التعليم في ليبيا والتي أهمها : تواضع ارتباط مناهجه وخططه مع متغيرات ومتطلبات سوق العمل – الافتقار للتدريب العملي والتطبيق الميداني – غياب التوجيه الفني والتقييم المستمر لبرامجه – عدم وجود دراسات تعالج مشاكله – ضعف البنية المدرسية- ضعف دور مؤسساته في خدمة المجتمعات المحلية –العزوف عن التعليم الزراعي- الافتقار للإستقرار الإداري والتنظيمي.... و تساهم هذه الدراسة بآراء وتوصيات يؤمل من خلالها تطوير هذا النوع من التعليم وتحديثه والتي منها: وضع مناهج تعليمية متكاملة ومرنة تواكب المستجدات التقنية واحتياجات سوق العمل تتطابق مخرجاتها بمعايير مهنية وطنية مرتبطة بالمعايير الدولية للجودة - إنشاء جهاز فني متخصص يناط به تخطيط وتصميم المناهج والخطط التدريبية وكذا المتابعة والتقويم المستمر لبرامجه - الاهتمام بالبنية المدرسية والأعداد والتأهيل الجيد لعضو الهيئة التدريسية الزراعية.

الكلمات المفتاحية: مشاكل التعليم التقني الزراعي - ليبيا .

المقدمة

الارتقاء الاقتصادي المتعاظم الذي تشهده البلدان المتقدمة يرجع بالأساس إلى التطور العلمي والتقني فالعلم والتكنولوجيا هما الفاصل بين التقدم والتخلف وانه بقدر ما تبذل الدول في سبيل العلم من جهد ومال بقدر ما يكون تقدمها . إن المتغيرات والمستجدات الكبيرة التي يشهدها العالم اليوم في المجال الزراعي كتضاعف عدد سكان العالم وتضائل وتناقص الموارد الطبيعية وزيادة الطلب على الغذاء والتقدم التكنولوجي المتسارع خاصة فيما يرتبط بتقنيات وأدوات ووسائل الإنتاج الزراعي تطرح تحديات وفرص تتطلب إعادة التفكير في تعزيز قدرات ورفع كفاءة المؤسسات التي تعني بالتنمية الزراعية وفي مقدمتها مؤسسات التعليم الفني والتعليم التقني الزراعي ذات الدور الحيوي في التنمية الزراعية بما تطرح من كوادر بشرية منوط بها تعلم وتطبيق وممارسة ونشر وتوطين الأساليب والأدوات الصحيحة والحديثة في الإنتاج الزراعي وقادرة على استخدام تقنيات قادرة علي مضاعفة إنتاجية وحدة المساحة الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي الذي يتطلب ضمان إمدادات الغذاء كما وكيفا .

يلتقي كل من التعليم الفني و التعليم التقني الزراعي في ليبيا وكما في كثير من البلدان العربية في مشكلات وصعوبات مزمنة مشتركة، والتي منها: جهل المجتمع بأهمية الزراعة ونظرته السلبية إليها وإلى العاملين فيها ـــ ضعف وتواضع الارتباط بين هذا النوع من التعليم وبين كل من متطلبات التنمية ومواقع العمل والإنتاج والجهات المستقبلة لمخرجاته،وهذا يرجع إلى عدة عوامل أهمها: غياب التخطيط وعدم ملائمة التخصصات والمناهج لمتطلبات البيئات المحلية ـــ تواضع مواكبتها للتطورات الزراعية التكنولوجية ـــ تقليدية طرائق التدريس وتقنياته ـــ تركيزها على التعليم النظري وضعف الجانب العملي الميداني - ضعف كفاية المخرجات وقصور متابعة الخريجين ـــ عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم الفني والتقني الزراعي وتدني مستويات الملتحقين به ـــ القصور في إعداد الهيئة التدريسية وفي تأهيلهم قبل وأثناء الخدمة – عدم كفاية المخصصات المالية السنوية – تقلب التبعية الإدارية وضعف المتابعة والقيادات الإدارية – التوسع الأفقي في المعاهد الزراعية على حساب جودة المخرجات [1، 2، 3].

تتناول الدراسة التحديات التي يعاني منها التعليم الفني(تمثله المعاهد الزراعية المتوسطة) والتعليم التقني (تمثله المعاهد التقنية الزراعية العليا) في ليبيا، وتطرح مجموعة سياسات وإجراءات لحل هذه المشاكل يؤمل من خلالها تطوير هذا النوع من

التعليم في ليبيا، وتعتمد هذه الدراسة فيما تحتويه من معلومات وأراء ومقترحات على الخبرة الشخصية لمعديها في مجال التعليم الزراعي الفني والتقني في ليبيا التي تجاوزت الثلاثون عاما وعلى ما تم الاطلاع عليه من كتب ودراسات ومراجع عربية في هذا المجال ورد ذكرها بمراجع الدراسة.

المشكلة البحثية :

تتلخص المشكلة التي تعالجها الدراسة في أن التعليم الفني والتقني الزراعي في ليبيا يعاني من مشكلات في مدخلاته وعملياته ومخرجاته [4، 5، 6] انعكست سلباً على توافقها مع احتياجات ومتغيرات ومعايير سوق العمل الزراعي.

أهداف الدراسة

1. الوقوف على الصعاب المختلفة التي يعاني منها التعليم الفني والتقني الزراعي في ليبيا وتحديدها وبيان مسبباتها وتأثيرها .
2. وضع الحلول للمعوقات التي تواجه التعليم الفني والتقني الزراعي في ليبيا وتحول دون تحقيقه لأهدافه .
3. التطلع نحو التقدم في هذا النوع من التعليم وتطوره في ليبيا من خلال الاستفادة من معالجة بعض البلدان العربية لمعوقاته.

أهمية الدراسة

1. عرض وتشخيص المشاكل الراهنة التي تواجه مسيرة التعليم الفني والتقني الزراعي في ليبيا وتقف دون تحقيقه لأهدافه.
2. المساهمة في التطوير والتحديث المستمر لهذا النوع من التعليم لمواكبة النهضة التقنية وللتوافق مع معطيات سوق العمل الزراعي نهوضا بهذه المهنة وزيادة للإنتاج وتحقيقاً للأمن الغذائي .

عناصر الدراسة

1. مؤسسات التعليم الفني والتعليم التقني الزراعي في ليبيا.
2. المشاكل التي تواجه التعليم الفني والتقني الزراعي في ليبيا.
3. تطوير التعليم الفني والتقني الزراعي في ليبيا.
4. النتائج والتوصيات.

منهجية الدراسة

اعتمد الباحث علي المنهج الوضعي التحليلي، حيث تم وصف المشكلة، ومن تم جمع وتحليل البيانات المتعلقة بأسبابها والحلول

1ـ مؤسسات التعليم الفني والتقني الزراعي في ليبيا

يتمثل التعليم الزراعي الفني في ليبيا في المعاهد الزراعية المتوسطة، وهي تتبع حالياً إدارة التعليم الفني المتوسط بالهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. يلتحق به الطلبة الحاصلين على الشهادة الإعدادية والدراسة به 3 سنوات ومعتمد حاليا في هذا المستوي التعليمي عدد 7 تخصصات (شعب) زراعية و تشمل الإنتاج الحيواني – الإنتاج النباتي – وقاية النبات – البيطرة – حفر الآبار وصيانتها - الآلات الزراعية – الغابات المراعي.

الهدف العام لهذا المستوى من التعليم هو إعداد الكوادر الفنية الحرفية من القوى العاملة الزراعية وتهيئتها للعمل والإنتاج الزراعي[4، 7]، وتتركز معظم المعاهد الزراعية المتوسطة التي يبلغ عددها حالياً إحدى عشر معاهد في غرب من ليبيا ويلاحظ على هذه المعاهد ما يأتي:-

1. يتم فتح المعاهد بالمناطق وتحدُّد بها التخصصات وفقا لاعتبار أساسي وهو وجود عدد من المختصين ليقوموا بتدريس مقرراتها ولا يراعي في ذلك وإلى حد كبير طبيعة ونشاط المنطقة الزراعي وحاجتها لهذه التخصصات .
2. لا يوجد في معظمها إيواء داخلي لطلبة المناطق البعيدة الزراعية والريفية والتي لا توجد بها معاهد زراعية .
3. لا يتوفر لدي بعضاً منها مزارع تعليمية .
4. مناهج التخصصات الموجودة حاليا مطبقة منذ أكثر من 15 سنة ولم يتم مراجعتها بعد رغم المآخذ عليها.
5. التعليم بها ذو سقف مغلق فهو يؤدي إلى سوق العمل ولا يؤدي إلى المستوي التعليمي الأعلى مباشرة.
6. لا توجد التخصصات المعتمدة مجتمعة جميعها في معهد واحد.

أما التعليم التقني الزراعي في ليبيا فهو ممثل في المعاهد التقنية الزراعية العليا، وهي تتبع حالياً إدارة المعاهد التقنية العليا بالهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. يلتحق بها الطلبة حملة الشهادة الثانوية التخصصية أو خريجي المعاهد الزراعية المتوسطة بعد تلقيهم لدورة تأهيلية لمدة فصل دراسي. ومدة الدراسة بها هي 6 فصول دراسية. توجد خمسة أقسام معتمدة في هذا المستوي من التعليم الزراعي وهي :-

1. قسم / تقنية التصنيع الغذائي
2. قسم / تقنية نحل العسل ومنتجاته
3. قسم / الميكنة الزراعية
4. قسم / تقنية إنتاج الدواجن وحيوانات المزرعة ، ويضم:
   أ- شعبة الدواجن. ب- شعبة حيوانات المزرعة.
5. قسم / تقنية البساتين والزراعات المحمية ويضم:
   أ- شعبة الزراعات المحمية. ب- شعبة البساتين.

إضافة إلى تخصصات : حفر الآبار- معالجة المياه – مصادر مائية، بالمعهد العالي لشؤون المياه، وعدد المعاهد التقنية الزراعية العليا أربعة منهم ثلاثة حديثة إضافة إلى معهد واحد لشؤون المياه.

والهدف العام لهذا المستوي من التعليم الزراعي هو إعداد كوادر ذات كفاءات تقنية تخصصية من القوى العاملة اللازمة للتنمية الزراعية، وهي تشكل حلقة وصل بين المخرجات الجامعية وخريجي التعليم الزراعي المتوسط [4].

ويلاحظ على هذه المعاهد أنها حديثة العهد وقليلة العدد وإقبال الطلبة عليها ضعيف وتفتقر معظمها لأعضاء هيئة تدريس متخصصين ومناهجها لم تتم مراجعتها بعد.

2 – المشاكل التي تواجه التعليم الفني والتقني الزراعي في ليبيا

رغم أن مخرجات التعليم الزراعي المتوسط لعبت دوراً ايجابياً ملحوظاً خلال سبعينات وثمانيات القرن الماضي في برامج التنمية والخدمات الزراعية، وان مخرجات المعاهد الزراعية ذات التاريخ الطويل قد تبوأت مواقع ووظائف متقدمة في المجال الزراعي، وقد واصل عدد منهم دراسته وحمل الإجازة الدقيقة في مجال تخصصه. إلا إن مردود ودور هذه المؤسسات قد تراجع منذ أكثر من عقدين نتيجة ضعف سياسة الدولة والتخبط الإداري فبدل أن تدعم هذه المؤسسات و تحل مشاكلها وتطور أهملت وأضعفت وهمشت وبالتالي تواضعت في تحقيق أهدافها كنتيجة لظهور عدد من الاختناقات والتحديات والتي نستعرضها ونقترح سبل عالجها في هذه الدراسة.

رأينا تبويب هذه المشاكل تحت بندين رئيسيين هما مشاكل فنية ومشاكل هيكلية، حيث نطرحها في هذا البند من حيث تحديدها وتأثيرها وأسبابها ونترك معالجتها لبند التطوير.

1.2. المشاكل الفنية

2. 1. 1. ظاهرة العزوف

الطالب هو غاية التربية ووسيلتها والتطور التربوي لن يكون له جدوى أذا لم يوجه للطالب [5]، وفي التعليم الفني والتقني الزراعي في ليبيا يشكل الطالب مشكلة رئيسية بسبب العزوف الظاهر خلال العقدين الماضيين وانخفاض القيد فيه مما ترتب عليه [1، 4، 5، 8].

1. ارتفاع كلفة التعليم الفني و التقني الزراعي.
2. تدني مستوي التحصيل لضعف مستويات الطلبة الملتحقين به، فالمقبلين عليه اغلبهم من ذي الدرجات المتدنية ومن ثم لن يكون هناك مجال لانتقاء الطلاب و استيعاب الحاصلين على الدرجات العالية.

ويمكن حصر أسباب العزوف عن التعليم الزراعي لجملة من الأسباب منها:

أ) جهل المجتمع بأهمية الزراعة ونظرته السلبية إليها ولهذا النوع من التعليم مما اثر على الكثير من أولياء أمور الطلبة فصاروا يبعدون أبناءهم عن تعلم هذه المهنة ويحرصون على توجيههم إلى التعليم الأكاديمي والى المهن الأخرى.

ب) قصور الوعي الزراعي لدي الناشئة و المجتمع بسبب ضعف الإرشاد الزراعي في مناهج التعليم الأساسي.

ج) ضعف الحوافز التشجيعية لطلبة التعليم الزراعي سوي في تأمين فرص العمل أو بالانتساب للمستوي التعليمي الأعلى.

د) عدم وجود توافق بين حاجات سوق العمل وكفايات الخريجين.

ه) عدم وجود إيواء داخلي بالمعاهد الزراعية يسهل التحاق أبناء المناطق الزراعية البعيدة عن المعاهد.

2. 1. 2.عدم ملائمة المناهج

تمثل المناهج و المقررات أهم عناصر العملية التعليمية، وينبغي أن تفهم كنظام معرفي متكامل له فلسفته ومضمونه ووسائله التي تحوله إلى مجموعة معلومات وحقائق ومفاهيم ومبادئ ونظريات ومهارات تحقق الأهداف التربوية والمهنية المنشودة [8].

يتطلب الإعداد السليم للخريج توافر المناهج ذات النوعية العالية وتدريسها من أساتذة مؤهلين ومراعاة تجديدها وتعديلها وتقييمها من وقت إلى آخر استجابة للمتغيرات والمستجدات ولحاجة المجتمع المتجددة والقدرة على مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي [1].

مناهج التعليم الفني والتقني الزراعي في ليبيا تعتبر بنمطها السائد حاليا قاصرة على تحقيق متطلبات خطط التنمية الزراعية فهي تعاني من أوجه قصور عدة أهمها الأتي :

أ) اثر سوء الإعداد والتصميم سلبا في تحديد المعارف والمهارات والاتجاهات التي يجب أن يكتسبها الطالب .
ب) تعد المناهج من قبل لجان رسمية يشارك منفذوها فيها بشكل محتشم وتفتقر إلى مشاركة الجهات ذات العلاقة في مواقع العمل والإنتاج الزراعي والجهات المعنية بجوانب عرض وطلب القوي العاملة الفنية والتقنية الزراعية وتفتقر أيضا لمشاركة التربويين المعنيين بصياغة وتحديد الأهداف العامة والجزئية .
ج) عدم وضوح وتسلسل الأهداف والافتقار لصياغتها بصورة سلوكية.
د) غير مرنة فليس من السهل تعديلها أو تكيفها لمواجهة التجدد العلمي والتكنولوجي و لمطالب المجتمع ومتغيراته.
ه) سيطرة الجانب النظري في محتواها وإغفال ملحوظ للجانب المعملي والتطبيقي الحقلي في التعليم الفني الزراعي.
و) كثير منها مضاهية إلى مناهج الكليات الجامعية (وهذا أكثر وضوحاً في مناهج التعليم التقني الزراعي).
ز) لا توجد دراسات وبحوث تربوية ميدانية محلية تعالج مشكلات المناهج بهذا النوع من التعليم في ليبيا.

2. 1. 3. ضعف التدريب العملي

التدريب العملي في المعاهد الزراعية بالمرحلة المتوسطة وبالمرحلة المتقدمة يتم عموما في المزارع التدريبية الملحقة بها والتي تتفاوت مقوماتها من معهد إلى آخر، فالمزرعة في التعليم الزراعي بمختلف مستوياته هي المكان الذي يعمل فيه الطلاب مع معلمهم ومدربهم لاكتساب المهارات العملية وتمثل مختبر تعليمي وطريقة تعليمه وبالتالي يجب أن تكون أرضها ومبانيها ومزروعاتها وحيواناتها ومرافقها مكرسة للغرض التعليمي بالأساس ولا يمنع أن يكون لها دوراً ثانوياً في الإنتاج [5].

والتدريب بالمعاهد الزراعية يتم وفق الوعاء العملي التدريبي المقرر لكل مادة ولا يوجد بخطة التخصصات المتوسطة ولا العليا أي برامج للتدريب الصيفي إلا أن مناهج المعاهد التقنية الزراعية العليا بتخصصاتها الخمسة المعتمدة تتضمن أن يكون الفصل السادس مخصص فقط للتدريب الميداني ومشروع التخرج والذي يؤديه الطالب في مواقع تدريب داخل المعهد أو خارجه.

ومن الملاحظ أن التدريب العملي للتعليم الزراعي بالمعاهد الزراعية ينفذ ويتم بالأساس من خلال المقومات التدريبية الموجودة بالمزارع الملحقة بها وهو يكاد ينحصر فيها ولا يرتبط بإقامة جسور قوية مع مواقع العمل والإنتاج الزراعي[2، 3، 8، 9] والتي يعد الطالب للعمل فيها بعد التخرج مما يجعل التدريب إلي حد كبير غير كاف لأنة غير موجه لمتطلبات هذا العمل وظروفه. ومن مشكلات التدريب العملي الميداني بالمعاهد الزراعية ما يأتي :

أ) الاستيلاء على المزارع التعليمية التابعة لبعض المعاهد مثل مزرعة المعهد الزراعي بالغيران والمعهد الزراعي بالمرج وإنقاص مساحاتها، مما سبب خلل في تنفيذ برامج التدريب العملي ، علاوة على افتقار بعض المعاهد لمزارع تعليمية كافية.
ب) عدم توفر وسائل المواصلات لنقل الطلاب إلى مواقع التدريب العملي.
ج) الضعف في الموارد المالية التي تؤمن إجراء واستمرار الصرف على المزروعات والحيوانات بالمزرعة خاصة في المعاهد المتوسطة.
د) القصور في التجهيزات الحديثة بالمزرعة ومرافقها التدريبية المواكبة للتقدم التكنولوجي.
ه) إحجام كثير من الهيئات والمصانع ومواقع الإنتاج عن تدريب الطلبة.

وتتأكد الحاجة إلى تطوير التدريب العملي وتوفير العناصر البشرية الكفؤة القادرة على تحقيق أهدافه من خلال :

- تعزيز ارتباط التدريب العملي للطلبة بمواقع العمل والإنتاج الزراعي بالجهات المستقبلة للخريجين.
- تقوية الصلة بين المعاهد الزراعية ومحيطها ومجتمعها.
- برمجة تدريب صيفي وتنويع برامجه وتيسير إجرائه.
- إعداد المعلم الزراعي وتقديم التدريب له أثناء الخدمة.

- تعلم فنون وأصول المهن الزراعية يقتضي بالضرورة إلحاق مزرعة متكاملة المقومات التدريبية، مع ضرورة تيسير إجراءات الصرف المالي للحفاظ وديمومة مقوماتها الحية وإجراء التجارب فيها.

2. 1. 4. قصور الهيئة التدريسية

يقع على عضو الهيئة التدريسية الزراعية دور محوري في نوعية وجود المخرجات، إلا أن هذا العنصر الهام في تطوير هذا النوع من التعليم لم يحظ بالاختيار و الإعداد و الاهتمام الكافي.

وعموما يعاني عضو الهيئة التدريسية الزراعية في ليبيا من جملة الصعاب أهمها [5، 6، 10، 11].

أ) الضعف والقصور في برامج إعداد وتكوين أعضاء الهيئة التدريسية للخبرة العملية الواقعية والى امتلاك الأساليب التدريبية الحديثة والافتقار للإعداد التربوي الأمر الذي ينعكس سلباً على كفايتهم الأدائية وعلى قدرتهم على إكساب طلبتهم المهارات والاتجاهات المطلوبة.

ب) عدم وجود برامج منظمة لتدريب أعضاء الهيئة التدريسية الزراعية أثناء الخدمة لرفع كفاءتهم المهنية ولمعالجة القصور في الخبرة العملية.

ج) عدم وجود نظام حوافز يتناسب مع واجبات عضو الهيئة التدريسية ويكفل جذب العناصر الكفؤة لمهنة التعليم الفني والتقني الزراعي.

د) غياب تطبيق الأسس والمعايير المناسبة في اختيار عضو الهيئة التدريسية.

ه) عزوف خريجي المؤسسات التعليمية الجامعية الزراعية عن الالتحاق كمعلمين بالتعليم الفني المتوسط نتج عنه وإلى حد كبير عدم وجود نوعية معلمين جيدة.

و) تواضع وعدم وجود جهاز الأشراف والتوجيه الفني والتربوي للمعلمين الزراعيين بالتعليم الزراعي المتوسط وتطوير معايير لتقويم أدائهم.

ز) تكليف أعضاء هيئة تدريس بالتعليم التقني الزراعي غير متخصصين، وعدم خضوع الجدد منهم لفترة تجربة لاختبار مدى ملاءمتهم لهذه المهنة.

2. 1. 5.تقليدية طرق التدريس وتقنياته

تعتبر طرائق التدريس هي مجموع المواقف التي يشترك فيها المعلم مع تلاميذه طلابه في تنفيذ المنهاج التعليمي، وطرق التدريس ووسائلها و الأنشطة هي التي يتوصل بها إلي تحقيق أهداف المنهج في تحويل محتواه إلى معارف واتجاهات ومهارات يعبر عنها المتعلمون في سلوكهم وتفاعلاتهم[5] .وتتمثل طرائق التدريس بالمعاهد الزراعية في :

أ) التدريس داخل الفصل(النظري).

ب) التدريس خارج الفصل (العملي) التدريب المزرعي و المخبري وكذلك الزيارات الميدانية.

أما الوسائل التعليمية فهي:

1. المزرعة هي أهم وسيلة تعليمية للعلوم الزراعية.
2. الوسائل السمعية البصرية والمكتوبة والكتاب المنهجي الذي يكاد يكون المرجع الوحيد للطالب وللمعلم على حد سوء، ومع وجود مكتبة إلا أنها زيارتها نادرة .

والملاحظ هنا:

1. افتقار المعاهد الزراعية للأجهزة التعليمة الحديثة وموادها.
2. كفايات أعضاء الهيئة التدريسية لا ترقي في العموم إلى الدرجة التي تمكنهم من توظيف طرائق التدريس المختلفة واختيار التقنيات المناسبة للمواقف التعليمية، لذلك فالتدريس بشقية النظري والعملي تقليدي في معظمه.

لهذا يجب الاهتمام وبذل الجهد لتطوير المناهج والكتب والمراجع القيمة الحديثة وتطوير طرق التدريس وأساليبه وتحسين أساليب إعداد المعلم وتوفير التقنيات والوسائل الحديثة وكذلك إعداد دراسات وبحوث ميدانية محلية لمعالجة طرق التدريس ونظام الدراسة والتقويم في التعليم الزراعي.

2. 1. 6.ضعف المساهمة في خدمة البيئة المحيطة

تتصف المعاهد الزراعية بالعزلة في الوقت الذي يجب فيه أن تنطلق نحو الإبداع والتجديد والمشاركة، وان تقيم نظام اتصال فاعل مع مواقع الإنتاج والعمل ومع مجتمعها المحلي حتى تستطيع تطويره وتحسين أوضاعه، وقد نشأ هذا الواقع من سيادة الاتجاه التقليدي والبيروقراطية الإدارية وقصور التخطيط وانعدام روح المشاركة وعوامل التحفيز للمعنيين داخل المعهد وخارجه[5]، ونتج عن ذلك تواضع مساهمة المعاهد الزراعية المتوسطة والعليا في خدمة البيئة المحلية وغياب أي برمجة

للإطلالة على المحيط ، وهذا يتجلى في :- عدم وضوح هذه البرامج في أهدافها – غياب الميزانية المخصصة لهذا النشاط – غياب التنسيق مع الجهات المحلية المعنية بخدمة المجتمع الريفي.

وفائدة هذا التوجه ليس فقط في تقديم الخدمة والمعلومة الفنية للبيئة المحلية بل له علاقة بتحفيز منفذي هذه البرامج من الهيئة التدريسية والتدريبية على الإقبال والارتباط بكل ما هو جديد في مجال التخصص وأيضا لهذه البرامج انعكاس دعائي ترشيدي ايجابي لهذا النوع من التعليم مما يشجع القبول عليه، وأيضا يؤدي الي ثقة الجهات المستقبلة في تشغيل المخرجات.

وحيث أن التعليم الزراعي هو المحرك الأساسي لبرامج التنمية الزراعية لذلك فإنه يتطلب تفعيل الربط بين التعليم والتكوين في مجال الزراعة والبرامج التنموية المحلية ويقتضي هذا التوجه من معاهد التعليم الزراعي بمستوييها العالي والمتوسط بليبيا تعزيز الأدوار التالية:

1. المشاركة في انجاز المشاريع التنموية الزراعية.
2. الإطلالة على المجتمع المحلي لتبسيط استخدام المستجدات العلمية التكنولوجية الزراعية.
3. القيام بدراسات ميدانية داخل المؤسسات الزراعية والوسط الريفي للتعرف على المشاكل الفنية بها واستهدافها بالدراسة والحل.

2.2.المشاكل الهيكلية

1.2.2. غياب التخطيط الفني

يرتبط التعليم الفني والتقني الزراعي كما في التعليم المهني بشكل عام مع قطاعات ومؤسسات وشرائح مختلفة كالجهات العامة والقطاع الخاص المستقبل للمخرجات والجهات المعنية بالتخطيط للقوى العاملة والجهات التربوية، مما يستدعي توسيع قاعدة المشاركة والتفاعل معها في مجال التخطيط التربوي بمفهومه الشامل والمكون من وضع الخطط التعليمية التدريبية وتنفيذها وتقويمها، إلا أن النظام التعليمي بصورة عامة يفتقر إلى هذا العنصر من المشاركة والارتباط والتفاعل، فبالرغم من أن الهدف العام لهذا التعليم هو إعداد الكوادر المهنية التي تلبي حاجات المجتمع الليبي من الفنيين والتقنيين في المجال الزراعي إلا أن واقع الحال يشير إلى :

1. عدم وجود تكامل وارتباط وتنسيق فاعل بين الجهات والمؤسسات التعليمية والجهات المعنية بعرض وطلب القوى العاملة الزراعية.
2. عدم توفير بيانات دقيقة عن احتياجات قطاع الإنتاج الزراعي والخدمات العام والخاص من خريجي المعاهد الزراعية الفنية والتقنية.
3. غياب المعلومات والدراسات والبحوث الدورية ذات العلاقة بعرض وطلب القوي العاملة الزراعية.
4. الافتقار إلي نظام مستقر ومتفق عليه لتصنيف القوى العاملة الزراعية والى توصيف وظيفي للمهن الزراعية.

ترتب على هذا الواقع غياب التخطيط الجيد والحقيقي وبالتالي فإن تقدير الحاجات الكمية والنوعية من هذه المخرجات يكون بشكل غير مدروس ولا ينسجم مع ما هو مطلوب فعلا لسوق العمل وعلى هذا فإنه لا يتم تخطيط القبول وتحديد أعداد الطلبة وتخصصاتهم الزراعية وفق تخطيط وتنمية القوى البشرية و لا حسب الاحتياجات الفعلية لسوق العمل لتفادي مشاكل سلبية ارتباط المخرجات بسوق العمل.

ولعل الملفت للنظر ان تحديد عدد الطلبة الجدد وتوزيعهم على التخصصات الزراعية بالمعاهد المتوسطة و العليا يتم وفق سياسة كل معهد ، كما ان فتح التخصصات المعتمدة بالمعاهد يتم بالأساس لتوفر المعلمين المختصين وليس لطبيعة النشاط الزراعي بالمنطقة وحاجتها النوعية والكمية من المخرجات . ويمكن حل هذه الإشكاليات بالسياسات التالية:

1. أهمية إنشاء جهاز فني يناط به تخطيط وتصميم المناهج والبرامج التعليمية والتدريبية الزراعية وكذا المتابعة والتقويم المستمر لتلك البرامج لمواكبة التطور التقني ولابد لهذا الجهاز ان يكون على صلة وارتباط وثيق مع المؤسسات التعليمية الزراعية بمختلف مستوياتها والمراكز البحثية وقطاعات الزراعة والمياه وكل الجهات ذات العلاقة بالتعليم والتدريب الزراعي[1].
2. توسيع قاعدة المشاركة لتحديد التخصصات التعليمية بالمعاهد الزراعية وفي إعداد وتحديد الأهداف بمشاركة الجهات العامة والخاصة المستقبلة للمخرجات ومن الجهات المعنية بعرض وطلب القوى العاملة الزراعية ومن قبل منفذي هذه المناهج ومن التربويين.

2.2.2 عدم ثبات التبعية الإدارية

تغيرت التبعية الإدارية للمعاهد الزراعية المتوسطة وتعددت حيت تبعت قطاع الزراعة وآلت إلى قطاع التعليم تم تغيرت إلى قطاع التكوين المهني وعادت في فترة لاحقة إلى القطاع الزراعي تم رجعت مرة أخرى إلى قطاع التكوين والتدرب المهني وآلت ثانية إلى قطاع التعليم وكذا الأمر للتعليم التقني الزراعي الذي استحدث عام 1998م ، حيث تذبذبت تبعيته بين قطاع التكوين والتعليم.

فواقع هذه المؤسسات هو عدم استقرار التبعية الإدارية و ما رافقه من التخبط في إصدار القرارات بإلغاء إدارات واستحداث أخرى فضلا عن ذلك الاستغناء عن ذوي الخبرة الفنية والإدارية المتخصصة وتسربهم وعدم تكون كادر إداري فني متخصص في التعليم الفني والتقني الزراعي، بل على العكس تم استبدال المتخصصين بكوادر غير متخصصة لا تملك الكفاءات التنظيمية و لا الإدارية و لا الفنية، حيث هذه الظاهرة موجودة في الإدارات العليا وإدارات القطاعات والمؤسسات التعليمية ، مما غيب الإدارة الناجحة التي هي الأساس الأول لنجاح وتطور المجتمع حيث الحفاظ على الإدارة السليمة يستوجب التطوير لا التغيير[12].

3.2.2. غياب المعايير المهنية

المعايير المهنية هي الأساس في إعداد المؤهلات المهنية وعليها يتم وضع برامج التحديث والتطوير للتعليم والتدريب، وهي تشكل الأساس في نظام التدريب القائم على أساس الكفاية ويتألف معيار المهارات الزراعية من عنصر أو أكثر من عناصر التعليم التي يتم تحديدها من قبل قطاع الزراعة ذو الصلة بمخرجات التعليم الزراعي لكي تعكس الكفايات المطلوبة لديهم[8].

تأتي أهمية المعايير المهنية الوطنية من الأتي:

أ) قدرة المخرجات على المنافسة في الأسواق من خلال ارتباطها بإنتاجية العمالة.
ب)فرصة الانتشار إلى الأسواق الخارجية من خلال ضبط الجودة.
ج) انتقال العمالة بين الدول من خلال المعايير الوطنية و ربطها بالمعايير الدولية.
د) جذب الاستثمار.

وتستخدم المعايير المهنية في المجالات الرئيسية الآتية [8]:

أ) تحديد النقاط المرجعية التي سيتم التدريب عليها فهي أساس إعداد وتطوير المناهج والخطط الدراسية وكذلك القاعدة الأساسية لتطوير نظام التعليم و/أو التدريب القائم على أساس الكفايات وعليه يجب أن يعتمد البرنامج التعليمي على الكفايات المبنية على المعايير المتفق عليها حيث يوجد ترابط كبير بين المعايير المهنية ومعايير التعليم والتدريب.
ب) تقيم المهارات –المعارف- والاتجاهات لدى العاملين والخريجين في ضوء معايير الأداء المحددة في المعايير المهنية المعتمدة ولذا تعد المعايير المهنية المحك الأساسي لاختيار مدى صلاحية فرد ما لممارسة هذه المهنة بإنتاجية وجودة مقبولتين كما هو وارد في المعايير المهنية .
ج) تحديد التدريب المطلوب سواء عند إدخال التكنولوجيا الجديدة أو تطبيق المهارات والمعارف أو للترقي لوظائف أعلى.
د) اعتماد مزودي التعليم والتدريب من خلال النقاط المرجعية المحددة في المعايير المهنية ومن خلال قدرتهم على تحقيق المعايير في برامجهم التعليمية.
ه) تحديد متطلبات الصحة والسلامة المهنية لكل مهنة.
و) وتؤيد الخبرة العملية لمعدي الدراسة بأن التعليم في ليبيا عموماً والتعليم الفني والتقني الزراعي بوجه خاص يفتقر إلى معايير مهنية وطنية تضبط جودة مخرجاته.

4.2.2. تواضع الإنفاق على التعليم الفني والتقني الزراعي

مما لاشك فيه أن العلم والتقدم العلمي والتكنولوجي هما الفاصل بين التقدم والتخلف وانه بقدر ما تبذل الدول في سبيل العلم من الجهد والمال بقدر ما يكون تقدمها [1].

رغم أن المعاهد التقنية الزراعية العليا تتمتع بميزانية تسييرية مستقلة إلا أن المعاهد الزراعية المتوسطة لم تتاح لها هذه الميزة. وعموما فإن ضعف التمويل المالي وعدم مرونة الصرف [4 ، 7] اثر سلباً على صيانة وتحديث المباني وأجهزة المعامل والمكتبات والمزرعة التدريبية ومقوماتها ومتطلبات التدريب العملي ووسائل المواصلات لمواقع التطبيق الميداني، وانعكس كل ذلك على مستوى الخريج الذي هو المخرج الأساس للعملية التعليمية ومن أهم مدخلات التنمية.

3. تطوير التعليم الفني والتقني الزراعي في ليبيا (مبررات -اتجاهات -عناصر)

يستهدف التطوير النهوض بالتعليم الفني والتقني الزراعي لتحقيق حاجات ومتطلبات المجتمع في مجال الإنتاج والخدمات الزراعية، كما يستهدف أبراز منتج يستطيع المنافسة بجدارة في سوق العمل المحلية والإقليمية والعالمية.

1.3. مبررات التطوير

تنطلق مبررات تطوير التعليم الفني والتقني الزراعي عموماً من ضرورة معرفة حاجات سوق العمل وإعداد جيل من الفنيين والتقنيين الزراعيين قادرين على الانخراط فيه. ولا شك في ان المشكلات والتحديات الناتجة من التغيرات والمستجدات المعاصرة في مختلف المجالات هي التي تمدنا بأسباب المبررات التي تدعو إلى تجديد وتطوير التعليم الزراعي. فمن أهم هذه المبررات ما يأتي [2، 3، 5، 8].

1. مواكبة التطور المهني الزراعي السريع والاستفادة من تجارب الدول الصناعية والزراعية الرائدة في مجال التعليم والتدريب الزراعي.
2. إدخال معايير الجودة العالمية المعتمدة في تقويم المهارات بغية الوصول إلى جودة تعليم عالية.
3. وضع مناهج متكاملة ومرنة تحث المتعلم على أهمية استمرارية التعلم مدى الحياة لمجابهة التحديات المهنية المتجددة بشكل متسارع.
4. بناء الإنسان القادر على الإبداع والمبادرة والتفاعل الايجابي وتنمية العمل ضمن الفريق الواحد.
5. تعزيز ربط التعليم الزراعي مع سوق العمل كي يتبوأ الخريج موقعاً متقدماً فيه.
6. زيادة الاستهلاك من الناتجات الزراعية بسبب زيادة السكان واثر ذلك على الأمن الغذائي.
7. التفجر المعرفي الجاري خصوصا في العلوم والتكنولوجيا وتأثيره على الزراعة من حيث ظهور أجهزة وأدوات لم تكن معروفة وتغير وتجدد وسائل الإنتاج مما يتيح أنماط جديدة للتوسع الأفقي والرأسي في الزراعة وزيادة الإنتاج.

2.3. اتجاهات التطوير ومرتكزاته

الواقع المحلي للتعليم الفني والتقني الزراعي في ليبيا يحتم ضرورة تجديده خاصة ونحن نعيش متغيرات ومستجدات علمية وتربوية واقتصادية للوصول إلى المخرجات المطلوبة من هذا النوع من التعليم ولمواجهة متطلبات المستقبل واستحقاقاته[5]. وأهم اتجاهات ومرتكزات تطويره هي :

1. ملائمة التعليم الفني والتقني الزراعي في ليبيا على نحو أفضل مع أهدافه وغاياته، وتأكيد أهميته في إعداد الموارد والطاقات البشرية من خلال تحسين نوعية التعليم وتنويع برامجه انسجاما مع الحاجات الفردية ، ومع متطلبات التنمية الزراعية وحاجاتها من القوى الزراعية الكفؤة في مختلف مستويات العمل.
2. معالجة الاختناقات والتحديات الحالية لهذا النوع من التعليم ومساعدته على حل المشكلات التي ستواجهه مستقبلا وذلك بتهيئة وتطوير البنى الأساسية المادية والتخطيطية والمعلوماتية وتكريس مبدأ مشاركة الجهات والقطاعات الخاصة والعامة ذات العلاقة بهذا النوع من التعليم في أنشطته التعليمية (تخطيط وتنفيذ وتقويم وتمويل وإثارة الوعي الاجتماعي حول أهمية هذا التعليم)، وكذلك إدخال التغيرات العلمية والتكنولوجية المناسبة في مناهجه.
3. تزويد هذا النوع من التعليم بالعناصر التدريسية الكفؤة ، ووضع حلول لمشكلاتها إعداداً وتأهيلاً وتدريباً أثناء الخدمة وإدخال طرائق وأساليب التدريس الحديثة.
4. تمكين المعاهد الزراعية من الإسهام في خدمة المجتمع المحلي وتنميته وتطويره وذلك بتامين متطلبات ذلك البشرية والمادية المناسبة القادرة على فك عزلة هذه المعاهد، وإقامة نظام اتصال فعال مع محيطها ومجتمعها وتنفيذ الأنشطة التخصصية التي يتطلبها.
5. توفير إرادة التغيير والتطوير والعقليات المتفتحة القادرة على تحويل إرادات التطور هذه الي ممارسات واقعية إذ بدون هذه العقليات وتلك الإرادة لن يكون هناك تغيير أو تطوير مهما كانت الخطط محكمة.

3.3. عناصر التطوير

كفانا محمد علي عثمان في دراسته " واقع التعليم الثانوي الزراعي وسبل تطويره في البلدان العربية " الكثير من العناء والبحث في عناصر تطوير التعليم الزراعي عموما، ورغم اعتمادنا هذه الدراسة مرجعاً أساسيا في هذا البند إلا إننا أضفنا إليه وطوعنا بعض عناصره بما يتفق وواقع تعليمنا الفني والتقني الزراعي في ليبيا.

عناصر التطوير شاملة لمدخلات وعمليات التعليم الفني والتقني الزراعي للوصول إلي مخرجاته وهي في المجالات الآتية:

1.3.3. الأهداف العامة للتعليم الزراعي

تحديد الأهداف العامة وغايات مستوى التعليم الزراعي المتوسط والتعليم الزراعي العالي التقني (دون المستوى الجامعي) عاملاً هاماً وضرورياً لوضع السياسات التربوية ولتخطيط المناهج ووضع البرامج التعليمية ولتقويم النظام وفاعلياته، فاختيار الأهداف يجب أن يتم حسب تطور الاحتياجات الفردية والاجتماعية في ظل المفاهيم التالية :-

1. تكوين كوادر فنية وتقنية مؤهلة للانخراط في الحياة والمشاركة الايجابية في مختلف أنشطة المجتمع ومجالات تنميته وخاصة فيما يتعلق بالريف.
2. فتح سقف التعليم الفني والتقني لمواصلة الخريج دراسته في مراحل تعليمية أعلى.
3. إكساب الفرد المواطنة الصالحة والانتماء الوطني والقومي والانسجام مع القيم الإنسانية والتفاهم الدولي.
4. بناء شخصية الفرد معتمدة على الأصالة والمعاصرة وإكساب المتعلم المعلومات والمهارات والاتجاهات والقيم اللازمة مع القدرة على تطويرها باستمرار بما يمكنه من تحسين نوعية حياته وتطوير مجتمعه ومواجهة المشكلات التي تواجهه في مجتمع سريع التغيير ووضع حلول لها.

2.3.3. البنية التعليمية

تتصف البنية التعليمية خاصة في التعليم المتوسط الزراعي بالجمود والنزعة إلى التقليدية والمحافظة، وهذا على حساب غياب المرونة في بنيته بانحصاره داخل مؤسساته التعليمية وانغلاقه عن مواقع العمل والإنتاج بحيث لم يعد ملائما بالشكل المطلوب لمطالب المجتمع وحاجاته[5].

لتحقيق التعليم الفني والتقني الزراعي لأهدافه وغاياته يتطلب التعديل والتغيير في بنيته وطرح نظم تتصف بالمرونة والتنوع وهذا يتم من خلال إجراءات أهمها :

1. ربط هذا التعليم بمواقع العمل والإنتاج الزراعي وتشجيع وإشراك الجهات المستقبلة لمخرجاته في برامجه .
2. ربط هذا التعليم بالمراحل التعليمية الزراعية الأعلى وإتباع سياسة الباب المفتوح لتمكين الراغبين في مواصلة دراستهم .
3. تيسير التعليم الفني والتقني الزراعي لأبناء الريف والمناطق الزراعية .

3.3.3. التخصصات

الخطط الدراسية يجب أن تكون مرنة وواقعية وان تلبي برامجها ومحتوياتها الاحتياجات المحلية . ويتأتى ذلك من خلال سياسة تنويع التخصصات أو الشعب في ضوء حاجات الاستخدام وسوق العمل وأيضا بإتباع سياسة تحقيق التوازن بين مكونات الخطة الدراسية للتخصص الواحد وبين مقررات الثقافة العامة والعلوم الأساسية وتطبيقاتها والعلوم المهنية الزراعية وتدريباتها العملية .

وتتحقق هذه السياسات من خلال جملة من الإجراءات أهمها :-

1. طرح تخصصات تتلائم بصورة واقعية مع البيئات المحلية وإتاحة الفرصة ليختار كل طالب التخصص الذي يناسبه مع المرونة في بناء الخطط ليسمح للطالب بتغيير تخصصه إن رغب وضمن إجراءات محددة.
2. تطوير الخطط الدراسية للتخصصات لتحقق التوازن بين مكوناتها من المواد الثقافية والتخصصية الزراعية والتدريب العملي وذلك بما يتناسب مع كل تخصص.
3. أن يتم عند بناء الخطط الدراسية والتخصصات مراعاة خصوصية البرامج التي تعد لعالم العمل وللأخرى التي تصمم لتلبية متطلبات التنمية الريفية الشاملة وخصوصية البرامج التي تستهدف للعمل في المشاريع الزراعية.

4.3.3. المناهج

تعتبر مناهج التعليم الفني والتعليم التقني الزراعي بنمطها السائد عاجزة الي حد كبير عن تحقيق حاجات ورغبات القطاع الزراعي ، فهي تعاني من أوجه وقصور سبق بيانها عند استعراض المشاكل

ويمكن التغلب على هذه الإشكاليات عموماً بإتباع الأمور التالية :-

1. اعتماد مناهج مرنة تتناسب مع الأهداف العامة للمجتمع في مواكبة التطور الزراعي المتسارع .
2. اعتماد بناء المناهج على مبدأ التحليل الوظيفي للمهن وفق المعايير المهنية.
3. إخراج المادة التعليمية بما يتناسب مع المواصفات العلمية.
4. توجيه المناهج نحو الحياة العملية والإنتاج والعمل وتوطين وتطويع التقنية.
5. يعتمد عند بناءها مبدأ التخطيط الشامل وتوجيهها نحو الحياة العملية والإنتاج والعمل ويتبع في تصميمها أسلوب التخطيط المفتوح الواقعي الذي يؤدي إلي خطة منهاج عامة تحتوي الحد الأدنى الضروري من المحتوي ويعطي المجال للتعديل والتكييف حسب الحاجات الفردية وظروف البيئة المحلية والتغيرات العملية والتكنولوجية مع إعطاء فرص المشاركة في التخطيط للهيئة التدريسية الزراعية وذوي العلاقة في القطاعين العام والخاص.

والإجراءات التي تتطلبها عملية تطوير المناهج عديدة ومتنوعة ترتبط بامور: التصميم والبناء، الأهداف ، المحتوى ، طرائق وتقنيات التدريس و التقويم، وهي تحتاج إلى كثير من التفصيل والبحث مما يستلزم استهدافها بالدراسة التفصيلية الواقعية.

5.3.3. الهيئة التدريسية

يتطلب تطوير الهيئة التدريسية(المعلم في التعليم المتوسط وعضو هيئة التدريس والمدرب في التعليم العالي) بذل مزيد من الجهد والاهتمام بانتقاء المعلمين والأساتذة وإعدادهم وتدريبهم بما يكفل رفع أدائهم المهني وتحسين أوضاعهم العامة ليصبحوا قادرين على أداء أدوارهم ومهامهم بكفاية عالية[5 ، 6] ولتحقيق ذلك ينبغي ان تبنى سياسات أهمها الأتي :-

1. إعلاء شأن المعلم اجتماعيا وتأكيد دوره المميز في بناء الإنسان وتنمية المجتمع وتطويره .
2. إعداد المعلم إعداداً متكاملاً مهنياً وتربوياً قبل الخدمة وفي أثنائها بشكل مستمر ليواكب التطور التقني والتربوي.
3. ربط نماء عضو الهيئة التدريسية بمدى انتمائه لمهنته واكتسابه المهارات المتجددة بالاجتهاد والتدريب في أثناء الخدمة.
4. اعتماد مبدأ الخبرة في مواقع العمل والإنتاج والخدمات في مجال التخصص وامتحانات المقابلة والتقييم بفترة التجربة شرطا لممارسة مهنة التعليم بالتعليم الزراعي بنوعية الفني والتقني.
5. تسهيل وتشجيع مشاركة هيئة التدريس والتدريب في النشاطات المختلفة لخدمة المجتمع، وأيضاً في النشاطات العلمية التخصصية بالداخل والخارج.
6. دعم الكادر التدريسي والتدريبي بالاختصاصيين من سوق العمل.

وبالتأكيد فإن الإجراءات التنفيذية لهذه السياسات تحتاج للبحث والدراسة التفصيلية لكل من المعلم في التعليم الفني ولعضو هيئة التدريس والمدربين في التعليم التقني الزراعي.

6.3.3. الطلبة

معالجة ظاهرة العزوف عن التعليم الزراعي واستقطاب أعداد ونوعيات مناسبة من الطلبة تقتضي تبني سياسات وإجراءات من أهمها [4،3،1، 5، 8]:-

1. العمل على تغيير نظرة المجتمع السلبية لمهنة الزراعة وللعاملين فيها.
2. توفير حوافز مادية ومعنوية ترغب الطلبة في الالتحاق بهذا النوع من التعليم كالإيواء الداخلي والإعاشة ووجود مرافق متكاملة بالمعاهد [ملاعب.مطاعم .مناشط.. .الخ].
3. تبني نظام متكامل للإرشاد والتوجيه المهني .كتوجيه وسائل الإعلام لتحقيق برامج الإرشاد والتوجيه الطلابي ونشر المعلومات المتعلقة بالعمل والفرص المتاحة فيه.
4. تأمين المعامل المجهزة و المزرعة و المواقع التدريبية الميدانية وتمكين المتعلم من استخدام التقنيات الحديثة.
5. ربط التعليم نوعيا بحاجات ومتغيرات سوق العمل.
6. أن يرتكز نظام القبول على المقابلة الشخصية التي تمكن من معرفة مدى رغبة المتقدمين في دراسة العلوم الزراعية وتقبلهم هذا المجال.

7.3.3. الخريجين

تأتي أهمية متابعة الخريجين والتعرف على واقعهم لمعرفة مدى وفاء هذا النوع من التعليم باحتياجات القطاع الزراعي، إلا أن الواقع هو انقطاع الصلة بين الخريجين وبين المؤسسات التي قامت بإعدادهم [7،5،3] (إلا من خلال محاولات ذاتية كرابطة خريجي المعهد الزراعي المتوسط والعالي بالغيران /طرابلس حيت يجتمعون في المناسبات التي يقيمها المعهد)، والملاحظ أن أعداد من الخريجين تحولوا مهنيا إلى وظائف ليس لها علاقة بتعليمهم الزراعي، وهناك مؤشرات تدل على تعدد مشاكل الخريجين وحلها هو من عناصر تطوير التعليم الزراعي ويتطلب ذلك جملة من السياسات والإجراءات وهي :-

1. ربط التعليم الفني والتقني الزراعي بالاحتياج الفعلي للقطاع الزراعي.
2. وجود نظام خاص لمتابعة الخريجين وربط علاقتهم بمؤسساتهم التعليمية وتأسيس جمعيات ونوادي لتقوية روابطهم.
3. وجود تشريعات تنظم وتحمي مجال عمل المهن الزراعية وتنظم منح رخص العمل الزراعي وإعطاء الخريجين أولوية الاستخدام في المؤسسات العامة والخاصة ومنحهم قروض ميسرة لإقامة مشاريع زراعية خاصة.
4. فتح قنوات للتعليم العالي الزراعي للخريجين.

8.3.3. ربط التعليم الفني والتقني الزراعي بالتنمية الزراعية

يلاحظ ضعف ارتباط مخرجات التعليم الفني الزراعي بشكل خاص لتاريخه الطويل في ليبيا وللأعداد الكبيرة لخريجيه وكذلك الإقبال الضعيف لاستقبال القطاع الزراعي الخاص لمخرجات التعليم التقني الزراعي فواقع هذا التعليم يشير إلى ما يأتي:-

1. ضعف الكفاية الداخلية ، ممثلة في سوء استخدام الموارد التعليمية والتدريبية المتاحة بالمعاهد.
2. ضعف الكفاية الخارجية، ممثلة في عدم ملائمة المخرجات كماً ونوعاً مع متطلبات التنمية الزراعية.

تمت الإشارة إلى أسباب ضعف الكفايات الداخلية والخارجية عند استعراضنا للمشكلات في هذه الدراسة، وعموماً فإن جملة الأسباب مرتبطة بها. ويمكن معالجة هذه التحديات من خلال السياسات والإجراءات التالية:-

1. اعتماد التخطيط التربوي الشامل وتوسيع قاعدة المشاركة فيه، وذلك بإيجاد آلية مشاركة مستمرة في العملية التربوية سواء من الهيئات أو المؤسسات العامة والخاصة أو من المعنيين مباشرة بالتعليم كالمعلمين والمتعلمين وأولياء الأمور، وتكوين جهة تخطيط فنية لهذا النوع من التعليم تتولى مسئولية التخطيط الفني له ومتابعته وربطه تخطيطياً مع جميع الجهات ذات العلاقة.
2. دعم وربط وتكامل والتنسيق الفاعل بين التعليم الفني والتقني الزراعي وبين مؤسسات العمل والإنتاج.
3. رفع الكفاية الداخلية والكفاية الخارجية لهذا النوع من التعليم بمعالجة مشكلاته المشار لها سلفاً.

9.3.3. التعاون العربي ودوره في تطوير التعليم الفني والتقني الزراعي

1. إيجاد آلية تنسيق وتكامل بين الأقطار العربية لتوحيد الجهود والخبرات وإقامة الندوات وورش العمل وغيرها.
2. اعتماد نظام عربي موحد لتصنيف القوى العاملة الزراعية.
3. إنشاء أو تطوير معهد لتدريب المعلمين الزراعيين على مستوى إقليمي.
4. تبادل المناهج والكتب الزراعية والخبرات بين الأقطار العربية.
5. أجراء بحوث ودراسات مشتركة لحل مشكلات التعليم والتدريب الزراعي.

التوصيات

1. وضع مناهج متكاملة ومتطورة ومرنة تواكب المستجدات التقنية وتتوافق مع متغيرات سوق العمل تحث المتعلم على أهمية استمرارية التعليم مدى الحياة لمواجهة التحديات المهنية المتجددة بشكل متسارع.
2. إجراء دراسات وتحليل لسوق العمل الزراعي واحتياجاته والتي على ضوئها يتم اختيار التخصصات التعليمية الفنية والتقنية الزراعية بالمعاهد الزراعية المتوسطة والعليا ، وكذلك تحديد احتياجات كل منطقة من التخصصات وفقا لطبيعة ومقومات النشاط الزراعي والحيواني بها.
3. أهمية إنشاء جهاز فني يناط به تخطيط وتصميم المناهج والبرامج التعليمية الزراعية وكذا المتابعة والتقويم المستمر لتلك البرامج لمواكبة التطور التقني وان يكون لهذا الجهاز صلاحيات التواصل والارتباط الوثيق مع كل الجهات ذات العلاقة بالتعليم والتدريب الزراعي الفني والتقني ومخرجاته.
4. وضع واعتماد وتطبيق معايير مهنية وطنية تضبط الجودة وتقوم المهارات وتؤدي الي جودة تعليم عالية مرتبطة بالمعايير الدولية تضمن منافسة المخرجات في أسواق العمل والانتشار في سوق العمل الإقليمية والعالمية.
5. تحفيز وتفعيل مشاركة القطاع الخاص وقطاع الأعمال في تشجيع البرامج المميزة ، والمساهمة في إجراء التدريب الميداني للطلاب بمزارعهم وإشراكهم في إعداد المناهج باعتبارهم أهم الجهات المستقبلية للمخرجات، وكذلك حماية حق مزاولة المهنة في الأعمال التي تشترط أن يكون القائم بها من خريجي المعاهد الزراعية.
6. برمجة الإعداد الجيد والتدريب المستمر والاطلاع على الجديد في المجالين التربوي والتخصصي لأعضاء الهيئة التدريسية لمعاهد التعليم الزراعي.

7. التفعيل المادي والمنهجي لقيام المعاهد الزراعية بدور فعال في خدمة المجتمعات المحلية في نطاقها الجغرافي حتى تكون معاهد للإشعاع التنموي الزراعي.
8. إجراء دراسات تفصيلية تحليلية لأي من النقائص والمشاكل والمعوقات الفنية (البنية المدرسية والمقومات التدريبية الحقلية والكوادر الفنية المتخصصة وكذلك الاحتياجات المالية) وغيرها التي تواجه التعليم الفني والتقني الزراعي في ليبيا ووضع نتائج وتوصيات هذه الدراسات قيد الاعتبار لتطويره.
9. الربط المنهجي بين تخصصات التعليم الفني (المتوسط) والتعليم التقني (العالي) حيثما تتشابه التخصصات
10. دعوة أجهزة الإعلام إلى زيادة التوعية والتعريف بأهمية الزراعة وتنميتها وتطويرها وتحقيق الأمن الغذائي خاصة في ظل نقص المعروض من الغذاء وارتفاع أسعاره عالمياً وفي ظل الاتجاه العالمي لاعتبار الزراعة ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية، وبالتالي أهمية تكوين وإعداد فنيين وتقنيين زراعيين يناط بهم مهمة معرفة وتطبيق وتطويع التقانات الحديثة لزيادة الإنتاج كماً وكيفاً .
11. تبني سياسة إنشاء معاهد زراعية على مستوى عدد من المحافظات الليبية تتركز فيها المقومات التعليمية والتدريبية، يلحق بها إيواء داخلي ويرشح للدراسة بها طلاب من المناطق حسب احتياجها.
12. تبادل الخبرات والاستفادة من تجارب البلدان العربية والأجنبية في هذا المجال .

المراجع

1 -سليمان، محمد كمال (2010). الوضع الراهن للتعليم الزراعي في الوطن العربي وأهميته في التنمية الاقتصادية مع الإشارة الي جمهورية مصر . المؤتمر الفني الدوري الثامن عشر لإتحاد المهندسين الزراعيين العرب . تونس.
2 - رمضان، عبدالله السيد (.2010). ملامح تطوير مناهج التعليم الثانوي الزراعي بمحافظة الإسكندرية- مصر . المؤتمر الفني الدوري الثامن عشر لإتحاد المهندسين الزراعيين العرب . تونس.
3 -مسعود، ميلاد أبوبكر ، نوري مسعود البي (1999). تطوير دور التعليم الزراعي والمتوسط في التنمية الزراعية بالجماهيرية. المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
4 - البي، نوري مسعود (2006). اقتصاديات التعليم الزراعي في ليبيا . رسالة دكتوراه معهد البحوُث والدراسات العربية جامعة الدول العربية.
5 -عثمان، محمد علي (1994). واقع التعليم الثانوي الزراعي وسبل تطويره في البلدان العربية. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
6 -مسعود، ميلاد أبوبكر و نوري مسعود البي (2010). واقع المعلم في التعليم الثانوي الزراعي وسبل تطويره. المؤتمر الفني الدوري الثامن عشر لإتحاد المهندسين الزراعيين العرب . تونس.
7 -مسعود، ميلاد ابوبكر (1998). ملخص تجربة ليبيا في مجال التدريب الزراعي المتوسط .ورقة عمل مقدمة للاجتماع الثاني لفريق العمل العربي الليبي التونسي المشترك لمناهج وخطط وبرامج التدريب الزراعي المتوسط .طرابلس . ليبيا. يناير/2013م
8 -سليمان، ماجد مولود التعليم الزراعي بين الواقع والطموح (2010). المؤتمر الفني الدوري الثامن عشر لإتحاد المهندسين الزراعيين العرب . تونس.
9 - البي، نوري مسعود (2002).التعليم والتدريب الزراعي المتوسط وارتباطه بخطط التنمية الزراعية في الجماهيرية. رسالة ماجستير. أكاديمية الدراسات العليا، قسم الاقتصاد.طرابلس.
10 -اللافي، غسان قاسم داود و سرمد فخري النعيمي (2003). الاتجاهات العالمية في إعداد المدربين في التعليم المهني . المركز العربي لتنمية الموارد البشرية. منظمة العمل العربية.
11 -سعيد، ساسي (2006.. التعليم العالي في ليبيا "التطور و المشكلات" .الجامعي ربيع 2006 .نقابة أعضاء هيئة التدريس الجامعي. ليبيا.
12 -زهري، زينب محمد (2006). خريجو التعليم العالي وسوق العمل . مجلة الجامعي. ربيع 2006 .نقابة أعضاء هيئة التدريس الجامعي. ليبيا.